إشكالية تنميط الترجمة القانونية ونصوصها: دراسة استقصائية

د/ عمار بوقريقة

جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل

ملخص:

عرفت أبحاث الترجمة تنميطا للنصوص التي تُتنَاول بالنقل، وسارع منظرو الترجمة العامة لاقتراح تنميطات للنصوص، كان من أشهرها تصنيف المنظرين كاتاريتا رايس وبيتر نيومارك. وقد حذا حذوهم منظرو الترجمة القانونية، إذا ميزوا بين تنميطات خاصة بالنصوص القانونية وترجمتها فكان تنميط المنظرتين سوزان سارسفيتش وديبورا كاو في ريادة الأبحاث في ذاك المجال. ويقترح هذا المقال في دراسة استقصائية تنميطا شموليا يجمع بين ما سبق من أبحاث وبناء على معايير مختلفة في تصنيف مختلف أنماط النصوص وأنواعها وكذا أنماط الترجمات.

الكلمات المفتاحية: ترجمة قانونية – نمط النص – نمطية – نص أصلي – نص الترجمة– وظيفة النص

Abstract

Translation Studies has attempted to categorize the texts commonly transferred into clearly defined typologies. General translation theorists were quick to propose their own typologies, the most famous of which were Katarina Reiss, Peter Newmark, and Basil Hatim's typologies. Legal translation theorists emulated general translation theorists' trend, while proposing typologies peculiar to legal translation and legal texts. In this regard, the typologies of Jean-Claude Gémar, Susan Sarcevic, and Deborah Cao are the most important. In the present paper, an investigating study elaborates a holistic typology that has attempted to take into account previous works while relying on various criteria in the categorization of the different sorts of genres and types of texts and translation types.

Key Words: legal translation – text type – typology – source text – target text – text function

تمهيد:

تعرف الترجمة القانونية على أنها عملية نقل لنصوص القانون على اختلاف أنواعها من لغة إلى لغة أخرى، سواء أ تمت عملية النقل داخل النظام القانوني نفسه أو بين نظامين قانونين مختلفين. ومن ثمة فهي ترجمة متخصصة لأن موضوعها هو القانون. والقانون علم اجتماعي متخصص تصاغ قواعده وتشرح وفق لغة متخصصة تعرف باللغة قانونية. والترجمة المتخصصة – أيا كانت– يحدد حضورها أمران اثنان هما: لغة الاختصاص التي يحرر بها النص المراد ترجمته، والموضوع المتخصص الذي يتناوله هذا النص.

وقد عُرفت مهنة الترجمة القانونية منذ القدم، إذ تذهب الباحثة سوزان سارسفيتش (Susan Sarcevic 1997) إلى القول أن الترجمة القانونية هي أقدم أنواع الترجمة، إذ أنها أقدم من الترجمة الدينية التي يعتقد بعض منظري الترجمة من أمثال أوجين نايدا (Eugene Nida 1964) وكثير من المترجمين أنها الأعرق تاريخيا. إلا أن الترجمة القانونية من ناحية التنظير الترجمي حديثة العهد ولم تنل حظها من الأبحاث الأكاديمية الفاعلة إلا في أواخر السبعينات من القرن الماضي بفضل أبحاث المشاهير من لسانيي القانون ومنظري الترجمة القانونية بكندا.

ولا ينكر أحد أن للترجمة القانونية أهمية معتبرة، إذ لا غنى للأفراد عن ترجمة وثائقهم الرسمية والقانونية الخاصة والتي يحتاجونها لتخويل الحقوق أو تحصيلها أو إثبات الحقائق، كما لا يمكن للهيئات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات أن تستغني عن ترجمة نصوص القوانين الدولية والوطنية، بالإضافة إلى نصوص المعاهدات والاتفاقيات، سواء الثنائية منها أو الجماعية (المتعددة الأطراف)، وذلك بحكم الاحتكاك المتزايد بين الدول وازدياد وتيرة التبادل بشتى أنواعه بينها في ظل ما يُعرف لدى الداني والقاصي بالعولمة. وكثيرا ما تنجز الترجمات القانونية تنفيذا لأمر من أوامر الجهات الرسمية، فهي قليلا ما تتم اختيارا أو استجابة لرغبة ذاتية كما هو حاصل مع أنواع أخرى من الترجمة، وذلك باعتبار أن الترجمة القانونية إنما الهدف منها هو إسهام في فرض النظام القانوني وتنظيم علاقات الأفراد داخل المجتمع أو علاقات الهيئات والدول بعضها ببعض بطريقة رسمية تكسوها قوة القانون. وتمس الترجمة القانونية بذلك حياة الأفراد والحكومات ومصالحهم بشكل مباشر وذلك بخلاف باقي أنواع الترجمة الأخرى التي لا تعدو أن تكون إلا إعادة صياغة لمعلومات وردت في النص الأصلي. ولأن الترجمة القانونية تحضر في حياتنا دائما في مناسبات مختلفة وتتم بأشكال مختلفة وتوظف بطرائق مختلفة فإنه قد ينظر إليها وإلى مظاهرها من زوايا

مختلفة، وهو ما من شأنه أن يثري من تصنيفاتها. ونحاول في هذا المقال أن ننتهج مقاربة نمطية نستعرض فيها عدة أنماط من الترجمة القانونية اعتمادا على معايير مختلفة.

1. أهمية الدراسة

يعمد منظرو الترجمة إلى تصنيف الترجمة إلى أنماط مختلفة (نقصد بأنماط الترجمة هنا أنواعها)، فبعضهم يصنف الترجمة إلى ترجمة أدبية وترجمة غير أدبية، بحيث تتناول الأولى نقل النصوص الأدبية في حين تتناول الثانية كل النصوص غير الأدبية، والبعض يصنفها إلى ترجمة أدبية أو جمالية وترجمة برجماتية (دوليل Delisle 1980)، وهذا التصنيف يميز بين ترجمة النصوص الأدبية من جهة وترجمة النصوص المتخصصة من جهة ثانية والتي يسميها دوليل النصوص البرجماتية، والبعض الآخر يصنفها إلى ترجمة عامة وترجمة أدبية وترجمة تقنية، وهو التصنيف الذي عرفت به منظرة الترجمة القانونية ماري سنل هورنبي (Mary Snell-Hornby 1988).

وما يقصد هنا بالترجمة التقنية هي الترجمة المتخصصة بشتى أنواعها وليس فقط ترجمة نصوص التقنية والتكنولوجيا كما قد يتبادر إلى ذهن البعض. علما أن الخطوط الفاصلة بين الأنماط السابقة غير واضحة في بعض الأحيان، فمثلا تتناول الترجمة العامة النصوص ذات الطابع العام والمحررة بلغة عامة، لكن يصعب في كثير من الأحيان أن نحكم على نص ما أنه نص عام وذلك لأن غالبية النصوص لا بد وأن تتطرق إلى مجال ما وهذا المجال لا بد وأن يكون أحد فروع الترجمة المتخصصة وقد تطرق إليه.

وإذا ما استقصينا موضع الترجمة القانونية في التصنيفات الثلاثة السابقة وجدنا أنها تنتمي إلى صنف الترجمة غير الأدبية في التصنيف الأول وإلى صنف الترجمة البرجماتية في التصنيف الثاني وإلى صنف الترجمة التقنية في التصنيف الثالث. وكما أن الترجمة عموما تنقسم إلى أنماط، يمكن لكل نمط أن ينقسم بدوره إلى أنماط أخرى.

فالترجمة الأدبية يمكن تقسيمها إلى ترجمة النثر وترجمة الشعر، وترجمة النثر يمكن تصنيفها إلى ترجمة المقال الأدبي والقصة والرواية والمسرحية، والترجمة المتخصصة أو التقنية أو البرجماتية يمكن تصنيفها إلى ترجمة النصوص العلمية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية، والترجمة العلمية قابلة بذاتها إلى التنميط إذ يمكن أن نميز فيها بين ترجمة البيولوجيا والطب والجيولوجيا والفيزياء والكيمياء والفلك، والترجمة القانونية يمكن أن تصنف إلى أنماط، ولكننا أردنا في هذا المقال أن نستقصي أنماطها بناء على عدة معايير، وليس فقط على موضوعها وأنواع نصوصها التي تعرض للترجمة.

ولذلك فإن هدفنا الأساسي من البحث هو أن نضع تنميطا شاملا للترجمة القانونية بناء على معايير متنوعة وذلك لأن التصنيفات في الدراسات السابقة اعتمدت على معيار دون آخر. إذ على سبيل المثال قامت الباحثة سوزان سارسفيتش (Susan Sarcevic 1997)، بتصنيف لأنماط الترجمة القانونية اعتمادا على وظائف النص الأصلي source text (ST)، أي وظائف النص الذي سيترجم، فميزت بين (1) ترجمة النصوص الإلزامية في أساسها primarily prescriptive كنصوص التشريع والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات والعقود وهي نصوص تقعيدية، بمعنى أنها نصوص تحتوي على قواعد قانونية آمرة الهدف من صياغتها هو تنظيم العلاقات من خلال صياغة قواعد سلوك يتبعها الأفراد والجماعات، و(2) ترجمة النصوص الوصفية أساسا والتي تتضمن قليلا من الإلزام primarily descriptive and also prescriptive، كالأحكام والقرارات القضائية والوثائق التي تتم مداولتها في سير الدعوى كالطلبات والالتماسات وعرائض الاستئناف والنقض. و(3) النصوص الوصفية الخالصة purely descriptive، وتشمل نصوص الفقه من مقالات وأبحاث مفكري القانون الأكاديمية.

وقد عابت الباحثة ديبرا كاو (Deborah Cao 2007) على هذا التصنيف كونه يهتم فقط بالنص الأصلي ولا يأخذ نص الهدف (target text) بعين الاعتبار، إذ أنه يهمل وظيفة نص الهدف (أي الترجمة) ودوره. كما عابت كاو على هذا التصنيف كونه يقتصر على النصوص التي تتداول في مجال متخصص بين ممتهني القانون (قضاة ومحامين ومستشارين قانونيين)، إذ من الأجدر حسبها أن ندرج ضمن نطاق الترجمة القانونية نصوصا لا تتداول بالضرورة بين ممتهني القانون، بل أيضا بين المحامين وموكليهم من مراسلات وغيرها وذلك لسبب وجيه وهو أن هاته النصوص تشكل حيزا هاما من النصوص التي يتعاطه نقلها المترجمون القانونيون يوميا في مهنتهم.

واقترحت كاو تصنيفها الخاص لأنماط الترجمة القانونية فميزت بين (1) الترجمة القانونية لأغراض إلزامية، وتقصد بذلك ترجمة النصوص القانونية في الدول التي تعتمد لغتين رسميتين أو أكثر أو نظامين قانونيين أو أكثر، وهي ترجمة يصبح القانون من خلالها يسري بلغتين أو أكثر، أي يصبح هناك نصان للقانون أو أكثر متساويان في الحجية ولهما الوزن نفسه أمام الجهات القضائية فيما يخص التطبيق والتفسير، إذ يمكن أن يحتج بنص الترجمة كما يحتج بالنص الأصلي من دون فرق أو تمييز. ولهذا تعتبر الترجمة هنا قانونا في حد ذاته، و(2) الترجمة القانونية لأهداف إعلامية، ويضم هذا الصنف ترجمة نصوص التشريع وأحكام المحاكم وقراراتها ونصوص الفقه وذلك إذا كان الهدف من الترجمة هو إعلام الغير بمحتوى هاته النصوص لا غير، وهنا لا يحتج بنص الترجمة ولا يلجأ إليه في المحاكم في التطبيق والتفسير، أي أنه ليس إلزاميا للمحاكم، و(3) والترجمة القانونية لأهداف قانونية عامة أو

لأهداف قضائية. وحسب كاو، تنجز هاته الترجمات بغرض الإعلام وبالتالي فهي وصفية لا تقعيدية، وهي غالبا ما يُعتمد عليها في المحاكم أثناء المرافعات، بالإضافة إلى العقود والمراسلات الشخصية والمهنية وأقوال الشهود وتقارير الخبرة.

وتؤكد كاو (2007) في تصنيفها أن النمط الثالث من أنماط الترجمة القانونية يختلف عن النمط الثاني كون أن النمط الثالث يمكن أن يضم ترجمة نصوص لم يحررها مهنيو القانون، بل حررها العامة من الناس. إن تصنيف سارسفيتش وتصنيف كاو، وغيرهما من التصانيف، اهتما فقط إما بمعيار وظيفة النص الأصلي أو وظيفة نص الهدف في تنميط الترجمة القانونية، وهو ما دفعنا إلى اعتماد تنميط متنوع يقوم على معايير متنوعة.

2. مقاربة نمطية للترجمة القانونية

سنعتمد في تنميطنا للترجمة القانونية، كما أسلفنا سابقا، على معايير عدة متنوعة، من شأنها أن تمكننا من الإحاطة بمختلف أنواع الترجمة القانونية ومظاهرها، إذ أننا سنميز بين مختلف الأنماط بناء على نمطية النص الأصلي، ووظيفة النص الأصلي، ورسمية النص الأصلي من انعدامها، ووظيفة نص الهدف، وقناة النص (الأصلي والهدف)، وصاحب الترجمة ، والنظام القانوني ولغات النقل، والمباشرة في النقل، وطرائق التحرير.

1.2 نمطية النص الأصلي

يمكن تصنيف النصوص القانونية إلى أنماط عدة بناء على محتواها وهيكلتها، فهناك نصوص التشريع، وهي النصوص التي تسن القوانين وتتسم في هيكلته بالطول وبتطرقها إلى قضايا تهم العامة من الناس، وهناك المعاهدات الدولية وهي تبرم بين الدول أو بين دول وهيئات دولية، والاتفاقيات وهي كذلك وثائق قانونية دولية ولكنها أقل وزنا من المعاهدات ولكن لها هيكلة المعاهدات نفسها، والعقود، وهي نصوص تهم أطرافا دون غيرهم وقد تكون ملزمة لطرفين أو أكثر، أو ملزمة لطرف واحد، ونصوص الهبة التي تملك الغير في حياة الواهب والوصية التي تملكه بعد وفاة الموصي، ونصوص الفقه التي تشرح القوانين وتنور الغير بما يُسن من تشريعات وما يُصدر من أحكام القضاء. وهنا يمكننا أن نصف الترجمة على أنها ترجمة تشريعية إذا تناولت بالنقل نصوص التشريع وفقهية إذا تناولت نصوص الفقه وعقدية إذا تناولت نصوص العقود، على سبيل المثال. ولتتأمل المقطعين التاليين، أولهما مقتطف من نص تشريعي والثاني من نص فقهي:

المادة332: يهدف الاستئناف إلى مراجعة أو إلغاء لحكم الصادر عن المحكمة (قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري حسب آخر تعديل له في سنة 2008)

"الاستئناف طريق من طرق الطعن العادية في الأحكام الصادرة من المحاكم يهدف تعديل الحكم أو إلغائه." (الدليل العملي في المواد المدنية، حسين بوشينة ونبيل صقر 2010)

فترجمة المقطع الأول تشريعية لأن النص تشريعي صادر عن البرلمان وترجمة المقطع الثاني فقهية لأن النص فقهي حرره أستاذان محاميان، مع أن الموضوع المتناول في كليهما واحد كما هو واضح، إذ يعرف بمفهوم الاستئناف، وهو أحد طرق الطعن العادية المعروفة في القضاء الجزائري.

هذا ويمكن التمييز داخل نمط النص القانوني الواحد بين أنماط فرعية أخرى، فنصوص التشريع يمكن تصنيفها إلى الدساتير والقوانين والمراسيم، والقوانين في حد ذاتها تصنف إلى قوانين وطنية في الدول الموحدة وقوانين فيدرالية ومحلية في الدول الفيدرالية (القوانين الفيدرالية تسري على جميع أرجاء البلد في حين يقصد بالقوانين المحلية قوانين الولايات أو المقاطعات أو الدوائر أو الأقاليم والتي لا يتعدى نطاقها الولاية أو المقاطعة أو الدائرة أو الإقليم الواحد).

2.2 وظيفة النص الأصلي

نقصد بوظيفة النص الأصلي الدور الذي يؤديه النص الأصلي إزاء قرائه في لغة المتن. والواقع أن وظيفة النص وثيقة الصلة بنمطيته. ويمكننا أن نميز بناء على الوظيفة بين (1) نصوص التعليمة instruction وهي النصوص التي تصدر التعليمات الواجب إتباعها والتي تأتي في شكل قواعد قانونية ملزمة، وهو ما يصدق على نصوص التشريع والمعاهدات والاتفاقيات والعقود، إذ تكمن وظيفتها في إصدار تعليمات منشئة للالتزامات ومخولة للحقوق والسلطات من خلال إملاء ما يجب فعله وما لا يجب فعله وتبيان ما يجوز فعله وما لا يجوز فعله.

ولأن وظيفتها تعليماتية، فإن مخالفة التعليمات وخرق القواعد القانونية الواردة في هذه النصوص ينجر عنها أثر قانوني جزائي كالتغريم والسجن والإعدام وإعلان الحرب إذا كان خرق النص صادرا عن دولة، و(2) نصوص الإقناع argumentation، ومن ذلك مثلا النصوص الاجتهادية القضائية، إذ أن القضاء في محاولة منه للوصول إلى الحكم الصحيح يعمد إلى إقناعنا بالطريقة التي اعتمدها في البت في القضية وبمنطقه في استقصاء الحقائق وفي اعتماده على نصوص القوانين، أي على نصوص التعليمة، و(3) ونصوص الوصف description وهي النصوص

التي لا تصدر تعليمات ولا تقنع، وإنما تصف ما يرد في نصوص التعليمة والإقناع من خلال التعليق والشرح بهدف تنوير المختصين والرأي العام على حد سواء، وتتمثل أساسا في نصوص الفقه، و(4) ونصوص تجمع بين التعليمة والوصف والإقناع، وتتمثل أساسا في أحكام المحاكم، فهي تصف الوقائع وسير الدعوى وتسردها (الوصف) وتقنع قارئ الحكم بالطريقة المتبعة في الوصول إلى الحكم (الإقناع) وتصدر أمرا إلى أعوان القضاء وإلى السلطات التنفيذية بتطبيق منطوق الحكم (التعليمة). ولشرح وظيفة النص الأصلي باعتبارها معيارا لتنميط الترجمة القانونية، لنتأمل الأمثلة التالية والمقتطفة من الحكم القضائي نفسه:

مثال1:

– حيث أن المتهم أحيل على محكمة الجنح بناء على الاستدعاء المباشر الصادر عن السيد وكيل الجمهورية ..... وجدولت القضية لجلسة 2006/03/13 وأثناءها تغيب المتهم فأصدرت المحكمة في حقه في نفس اليوم حكما غيابيا تحت رقم 976 بموجبه بإدانته بالتهمة المنسوبة إليه ومعاقبته بشهرين حبس نافذ وألفين دينار غرامة نافذة.

مثال 2:

– حيث يستخلص من ملف القضية والمناقشات التي دارت بالجلسة أن التهمة ثابتة في حق المتهم وذلك باعترافه شخصيا أنه تأخر غن تسديد المبالغ المستحقة للضحية كنفقة وبدل إيجار ومن ثم يتعين التصريح بإدانته بالتهمة المنسوبة إليه ومعاقبته طبقا للقانون.

– حيث أن المصاريف القضائية يتحملها المتهم المعارض طبقا لنص المادة 367 من قانون الإجراءات الجزائية.

مثال 3:

قضت المحكمة حال فصلها في قضايا الجنح ابتدائيا حضوريا اعتباريا:

في الشكل: قبول المعارضة.

في الموضوع:

إدانة المتهم ..... بجنحة عدم دفع النفقة..... ب....دج غرامة نافذة مع تحميله المصاريف القضائية.

في الدعوى المدنية: إلزام المتهم المدان بأن يدفع للضحية تعويضا قدره خمسة آلاف دينار.

(رقم القضية 114/2006، رقم الفهرس1951/2006، حكم صادر عن محكمة جيجل، مجلس قضاء جيجل بتاريخ 2006/06/18)

فالمثال الأول يصف ما جرى من وقائع وما اتخذته المحكمة من تدابير، والمثال الثاني يقنعنا لماذا ستقضي المحكمة بشيء وليس بغيره، أما المثال الثالث فيصدر تعليمة إلى أعوان المحكمة بتحصيل الغرامة من المتهم وأمرا ملزما للمتهم بدفع تعويض للضحية.

3.2 رسمية النص الأصلي من عدمها

ويقصد بهذا المعيار تصنيف الأصل إلى نصوص رسمية ونصوص غير رسمية. ومعلوم أن النصوص الرسمية كالعقود والأحكام القضائية والوصايا وتقسيم التركات (وهو ما يعرف بالفريضة في الأوساط القانونية الجزائرية) ووثائق الحالة المدنية يترجمها المترجمون الرسميون المخولون قانونا أن يمارسوا هذه المهنة، وتضم ترجماتهم ختما رسميا واسم المترجم ولقبه وتوقيعه ودائرة اختصاصه، والإشارة إلى أن الترجمة رسمية. في حين أن النصوص غير الرسمية كالشكاوى والالتماسات والعرائض التي يحررها الأطراف المتقاضون (باختصار الوثائق التي لا تحمل ختما رسميا) يمكن أن يترجمها المترجم الرسمي والمترجم غير الرسمي على حد سواء.

4.2 وظيفة نص الهدف

يمكن كذلك للترجمة القانونية أن تصنف إلى أنماط بناء على وظيفة نص الهدف، أي الترجمة. والواقع أن وظيفة نص الهدف أضحت بإمكانها أن تغاير وظيفة النص الأصلي وذلك خلافا لما كان معهودا في وقت مضى، لما كانت الترجمة تؤدي بالضرورة وظيفة النص الأصلي ذاتها. وقد جاء هذا التطور نتيجة التنظير الثوري على يد المنظرين الوظيفيين الألمان، وعلى رأسهم فرمير(2004) Vermeer صاحب نظرية السكوبوس Skopos theory. والسكوبوس كلمة يونانية معناها وظيفة أو هدف. ورغم تحفظ منظري الترجمة المتخصصة على نظرية فيرمير والنظر إليها بعين الريبة باعتبار أن النص المتخصص إنما له محتوى واحد سواء أترجم أم لا، إلا أن من مزاعم هاته النظرية أنها صالحة للتطبيق على ترجمة جميع النصوص بما فيها المتخصصة، بل إن فيرمير ولتعضيد رأيه، ساق مثالا عن الترجمة القانونية بالذات وكيف أنه يمكن للزبون أن يطلب من المترجم أن يترجم النص لغرض غير الغرض الذي حرر من أجله النص الأصلي.

ويمكن أن نميز وفق هذا المعيار بين عدة أنماط من الترجمة القانونية، فهناك الترجمة التي تكمن وظيفتها في الإلزام والتقعيد من خلال التعبير عن القواعد القانونية الآمرة بلغة غير اللغة التي ورد بها الأصل. وغالبا ما نجد هذا النمط من الترجمة القانونية في الدول التي تعتمد لغتين رسميتين أو أكثر وتحتاج إلى أن توفر قوانينها باللغات الرسمية التي تعتمدها، والحال ذاته ينطبق على ترجمة المعاهدات والاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية بشكل عام، حيث تضم هاته النصوص عدة أطراف تكون في الغالب لها لغات مختلفة، فتنبع الحاجة إلى إصدار النص الواحد بعدد لغات الأطراف، وينطبق أيضا على الهيئات الإقليمية كالاتحاد الأوربي التي تصدر قوانينه باثنتين وعشرين لغة.

وسواء أتمت العملية من خلال الترجمة من لغة إلى أخرى أو جرى تحرير النصين تزامنيا (في عملية تعرف بالتحرير المزدوج أو المتعدد سيأتي تفصيلها في المبحث 7.3)، فإن النصين أو النصوص تعطى قوة الإلزام وتعامل بالمثل من حيث التفسير في المحاكم والتطبيق، فلا ينظر مثلا للقوانين الصادرة بالإيطالية في سويسرا على أنها أقل شأنا من ذات القوانين الصادرة بالألمانية، علما أن النص الإيطالي هو في الواقع ترجمة للنص الألماني. ففي سويسرا وكذلك الحال في كندا وبعض الدول الأخرى، ينظر إلى النصوص الصادرة باللغات الرسمية على أنها متساوية الحجية ولها القوة القانونية عينها، فإن احتج قاض بالنص الفرنسي في المقاطعات الكندية الناطقة بالإنكليزية كان له ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدولية للقوانين International Law Commission تميز حاليا بين مصطلح النص text ومصطلح النسخة version في مجال ترجمة القوانين، بحيث أنها تستعمل مصطلح نص للدلالة على نصوص القانون الواحد الصادرة بلغات مختلفة والتي لها الوزن القانوني ذاته مع أن أحد النصوص كثيرا ما يكون هو الأصل وتكون النصوص الأخرى ترجمة له، في حين تستعمل مصطلح نسخة للدلالة على ترجمة النص القانوني التي لا تعطى لها قوة الإلزام ذاتها للنص الذي نقلت منه حتى ولو كانت ترجمة تعتمدها حكومة ما أو هيئة معينة رسميا (راجع طابوري Tabory 1980)، فما دام أن المحاكم والهيئات القضائية لا تعاملها بمثل ما تعامل به النصوص السالف ذكرها فهي لا تعتبر نصوصا بحد ذاتها ولكن نسخا.

ولتوضيح هذه النقطة، يمكننا أن نضرب المثال بمعاهدة فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961. هاته المعاهدة حررت بخمس لغات وهي الإنكليزية والفرنسية والصينية والروسية والإسبانية، وأعطيت للنصوص الخمسة صفة الأصل إذ لا تزال حتى يومنا هذا متساوية الحجية، ولكن لو تترجم إلى لغة أخرى فإن ترجمتها سوف تعتبر نسخة وليست أصلا وإن اعتُمدت هاته الترجمة رسميا من قبل جهة حكومية ما، وعلما أيضا أن النصوص الخمسة

الأصلية إنما تم التوصل إليها من خلال ترجمة أربعة نصوص من نص واحد، وهو النص الإنكليزي في أغلب الظن. وتوجد هناك ترجمة عربية لاتفاقية فيينا يتعامل بها رسميا في الدول العربية ولكنه لا يعتد بها أمام المحاكم الدولية في التفسير والتطبيق، باعتبار أنها مجرد نسخة، تضفى عليها الرسمية في أحسن الأحوال لكنها لا ترقى إلى مستوى النصوص الأصلية المتساوية الحجية كما سلف وأن ذكرنا. ولا نعتقد أن هذا النمط من الترجمة حكر على نصوص التشريع والمعاهدات والاتفاقيات، بل يتعداه أيضا إلى نصوص العقود، وهي نصوص قانونية لا تعني عامة الناس كما هو حاصل مع نصوص التشريع وإنما تعني فقط أطراف العقد أو من لهم مصلحة فيه. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تحرر عقودها بلغتها الوطنية الرسمية وباللغة الإنكليزية وتعتبر النصين كلا هما ملزم ومرجعا للتفسير في حال النزاع، كما أن بعض العقود تحدد المحاكم التي يخول لها النظر فيما قد ينشب من نزاعات عند تفسير هذا العقد.

وهناك نمط آخر من الترجمة القانونية تتمثل وظيفة نص الهدف فيه في الإعلام والإفادة. ويمكننا أن نميز ضمن هذا النمط بين نوعين من نص الهدف أو الترجمة، فهناك الترجمات التي تتفق مع النصوص الأصلية في الوظيفة ونقصد بذلك نصوص الفقه، فهي في أصلها وترجماتها موجهة لإفادة المتخصصين والعوام على حد سواء، مع العلم أن مستعمليها قد يتباينون في وظيفتهم واهتماماتهم، وهناك بالمقابل الترجمة التي تختلف فيها وظيفة نص الهدف عن وظيفة النص الأصلي، فإذا كانت وظيفة نص الهدف هي الإعلام والإفادة فإن وظيفة الأصل هي الإلزام والتقعيد.

فالقوانين الفيدرالية الكندية تصدر بالإنكليزية والفرنسية (وكذلك قوانين المقاطعات الكندية) وهي نصوص إلزامية أصلية باللغتين ولكن ترجمة قانون من هاته القوانين إلى الإسبانية (بغرض إفادة المغتربين الإسبان هناك) أو إلى العربية (بغرض إفادة المغتربين العرب هناك) ليست لها وظيفة إلزامية للمحاكم الكندية في تفسير بنود هذا القانون وأحكامه. وترجمات نصوص القانون التي تكمن وظيفتها في الإعلام والإفادة، كما يدل عليه وصفها، الهدف من إنجازها هو تمكين الأشخاص والهيئات التي لا تجيد لغة الأصل من الاطلاع على محتوى هاته النصوص، ليس إلا. وغالبا ما تتضمن الترجمات القانونية الموجهة للإعلام والإفادة نفيا للمسؤولية disclaimer بخصوص الآثار المترتبة عن استعمال الترجمة، فيُذكر في الترجمة بأن الهدف من إنجازها هو فقط للإعلام والإفادة وأن المترجم والهيئة التي وفرت الترجمة لا يتحملان مسؤولية ما قد ينجم عن استعمالها وبأنه على مستعمل الترجمة

أن يرجع إلى الأصل إذا كان بصدد التقاضي أو طرفا في نزاع قضائي باعتبار أن أية نقائص في الترجمة قد تؤثر سلبا على هذا الشخص أو مصالحه(Cao 2007).

وما نستنتجه هنا هو أن الترجمة القانونية التي تكمن وظيفتها في الإلزام والتقعيد تتفق مع النص الأصلي في الهدف الاتصالي المنشود من كل منهما، وكذلك الترجمة القانونية التي تكمن وظيفتها في الإعلام والإفادة إذا كانت النصوص في أصلها هي أيضا موجهة للإعلام والإفادة، في حين يتباين الهدف الاتصالي بين الترجمة القانونية التي تكمن وظيفتها في الإعلام والإفادة وأصلها إذا كان ذا وظيفة إلزامية تقعيدية. أما النمط الثالث من الترجمة القانونية الذي يمكن تمييزه هنا هو ترجمة الوثائق التي تستعمل في مجال القضاء، وهي وثائق غير رسمية في معظمها وإن ترجمها مترجمون رسميون كالشهادات والمرافعات والمراسلات القضائية وبعض تقارير الخبرة. هذا النمط من الترجمة وظيفته غير إلزامية في التفسير وتتعدى الإعلام والإفادة باعتبار أنها وثائق مساعدة للقضاء في البت في القضايا، ومن ثم فهي تتوسط النمطين الأول والثاني من حيث الوظيفة التي تؤديها.

ويمكننا في حقيقة الأمر أن نميز بين أنماط أخرى من الترجمة القانونية وذلك دائما بناء على معيار وظيفة نص الهدف، إذ يمكننا مثلا أن نميز بين الترجمة الموجهة للزبائن بغرض تخويلهم الحقوق وتمكينهم من تحصيل حقوقهم (وتكون الترجمة هنا في الغالب رسمية مهنية) والترجمة التي ينجزها أستاذ في القسم أو مؤلف كتاب مدرسي أو جامعي بغرض تعليم الطلبة وتدريبهم على الترجمة وإكسابهم مهاراتها (وتكون الترجمة هنا تعليمية بيداغوجية).

5.2 قناة النص

يمكن التمييز بين أنماط عدة للترجمة القانونية وذلك بناء على قناة النص. ونقصد بقناة النص الأداة المستعملة (الكتابة والكلام) في إنتاج النص الأصلي وترجمته. ولا يخفى أن النصوص القانونية التي تتبادر إلى أذهاننا هي نصوص محررة أو مكتوبة كنصوص التشريع والمعاهدات والعقود والأحكام القضائية والفقه، على أن الكثير من العقود البسيطة الشائعة تتم مشافهة، ومن ذلك مثلا أن يشتري شخص ما قائمة من الفواكه من بقال، فالتعاقد يتم بينهما هنا مشافهة، ولأن العملية بسيطة وروتينية متكررة لا حاجة لتقييدها ما دام توفر شرطا الإيجاب والقبول، بل إن بعض نصوص التشريع، ونقصد بذلك الدساتير، وإن قل عددها، غير محررة في معظمها، ويأتي في مقدمتها الدستور البريطاني.

وما يهمنا هنا هو بالطبع النصوص القانونية التي يكون مآلها الترجمة. وغالبا ما تستلزم هجرة الأشخاص الذين لا يتقنون لغة البلد الذي يشدون إليه الرحال توفير مترجمين وتراجمة فوريين في مختلف المحاكم والهيئات القضائية تحسبا لحدوث نزاعات تمسهم على أراضي هاته الدول. فلما يجاء بمهاجر إلى محكمة وهو لا يتقن لغة المحكمة، يعطى الحق في الحصول على ترجمات أو مترجم يترجم له أقواله للمحكمة ويترجم أقوال القاضي والخصوم والشهود له. وتعرف هذه العملية باسم court interpreting (الترجمة الفورية في المحاكم) في البلدان الأنجلوساكسونية، على أن بعض الباحثين ينبهون إلى حقيقة وهي أن هذه التسمية قد تُشكل أحيانا، إذ أنها قد توهم أن الترجمة تتم دائما في المحكمة، في حين أن المقصود من التسمية هو أن الترجمة تتم في مجال القضاء، سواء تمت في قاعة المحاكمة أو في مكتب قاضي التحقيق أو في غرفة المستشارين أو في مركز أمن أو في مكتب الجمارك أو غيرها.

ولهذا يحبذ بعض الباحثين تسمية هذا النشاط من الترجمة القانونية بـ legal interpreting (الترجمة الفورية القانونية)، وعلى الرغم من ذلك، تبقى التسمية الأولى دائما الأكثر استعمالا وشيوعا. وغالبا ما تكون الترجمة في قاعات المحاكمة ومكاتب قضاة التحقيق والأمن والجمارك شفهية، بمعنى أن النص الأصلي (أقوال شاهد مثلا) يكون شفهي وترجمته تكون أيضا شفهية، ولكن في بعض الأحيان تجمع الترجمة الفورية في المحاكم بين التحرير والمشافهة.

ففي الترجمة المنظورة sight translation، يؤتى بمترجم أو ترجمان ويعطى وثيقة محررة تحتاج المحكمة إلى ترجمتها ويطلب منه أن يترجمها مشافهة للقضاة والمستشارين وهيئات المحلفين، وهنا تجمع العملية بين قناتين، الكتابة والكلام، فالأصل محرر والترجمة شفهية. كما قد يطلب من الترجمان أن يستمع إلى مقطع صوتي مسجل على شريط فيديو أو شريط سمعي أو قرص ممغنط ويطلب منه أن يترجم المحتوى كتابة وذلك لان القضاة سيلجؤون حين تحين المحاكمة إلى شيء مقيد يعتمدون عليه، وهنا تجمع العملية أيضا بين قناتي الكتابة والكلام ولكن بشكل معكوس هذه المرة، فالأصل شفهي والترجمة كتابية. ولعل جمع العملية بين هاتين القناتين في الترجمة المنظورة هو ما دفع بفرانز بوشاكر(Frantz Pöchhacker 2004) إلى القول أنه ينبغي أن نسمي هذا النوع من الترجمة بالترجمة الفورية المنظورة sight interpreting وليس بالترجمة التحريرية المنظورة sight translation، وهو ما من شأنه أن يوسع من نطاق الترجمة الفورية ويتخطى المعيار التقليدي المعتمد في التمييز بين الترجمة التحريرية

والترجمة الفورية والذي يقوم على أساس الكتابة مقابل الكلام (الترجمة التحريرية ترجمة كتابية والترجمة الفورية ترجمة شفهية).

على أن الترجمة المنظورة هي ليست النشاط الترجمي الوحيد الذي يوسع من نطاق الترجمة الفورية ويتخطى المعيار التقليدي السابق ذكره، إذ أن الترجمة الفورية لا تقتصر حسب الدراسات المعاصرة على استعمال اللغة المنطوقة spoken language بل تتعداها إلى استعمال لغة الإشارات sign language.

وتحضر لغة الإشارة في جلسات المحاكم لما يكون أحد الأطراف أو المعنيين بالقضية أصما أبكما وتحتاج المحكمة إلى من يترجم عنه وله، وهذا الضرب من الترجمة الفورية يعرف في الإنكليزية بـ sign language interpreting، وهو يقابل بالتالي الترجمة الفورية الكلامية spoken language interpreting. وسواء تمت المحاكمة (ومن ثمة الترجمة) في بلد الشخص الأصم الأبكم – وهنا يؤتى له بترجمان يتقن لغة الإشارات المعمول بها في بلدهما، أي الشخص الأصم الأبكم والترجمان – أو في غير بلده، كأن يكون هذا الشخص مهاجرا – وهنا يؤتى له بترجمان يتقن نظام الإشارات المعمول بها في بلد الشخص الأصم الأبكم– وهي حالة أصعب من الأولى، إذ ما من شك أنك ستعثر في بلد الأصم الأبكم من يفهمون لغته ويحولونها إلى لغة كلامية منطوقة، ولكن ليس من السهل أن تعثر عليهم في غير بلده. ومن هنا نستنتج أن الترجمة هنا تتم من خلال قناة ثالثة، غير لسانية، لا هي كتابة ولا هي كلام، بحيث يكون أحد النصين (الأصلي أو الترجمة) بلغة منطوقة والآخر بلغة الإشارات، أي أننا بصدد عملية نقل من نظام غير كلامي non-verbal language system إلى نظام كلامي verbal language system، وهي ترجمة يطلق عليها رومان جاكوبسون (Jakobson 1959/2004) اسم الترجمة بين نظامين سيميائيين inter-semiotic translation وذلك في تمييزه لها عن نوعين آخرين من الترجمة وهما الترجمة داخل اللغة الواحدة intralingual translation والترجمة بين لغتين interlingual translation.

6.2 صاحب الترجمة

يمكن أن نميز دائما وفق معيار صاحب الترجمة بين الترجمة القانونية التي ينجزها الإنسان (سواء كان مترجما قانونيا، أي متخصصا، أو مترجما عاما أو رجل قانون)، وترجمة الآلة، وإن كانت الترجمة الآلية في ميدان القانون لا تزال حكرا على إيجاد مدونات معجمية للتحليل، ولم تتعد ذلك إلى نقل النصوص، وذلك نظرا للصعوبات العويصة التي يصادفها المترجم القانوني المتخصص الكفء في الترجمة القانونية، فما بالك بالآلة التي تعمل وفق برامج محددة والتي تظل قاصرة التصرف في التعامل مع الحالات النقلية المستعصية.

7.2 النظام القانوني ولغات النقل

يمكن للترجمة القانونية أن تصنف أيضا وفق ما إذا كانت تتم داخل النظام القانوني الواحد أو بين نظامين قانونيين مختلفين، وما إذا كانت تتم بين لغتين متقاربتين أو متباعدتين. وتتم تصنيف الأنظمة القانونية في تصانيف وإلى عائلات قانونية، فهناك نظام القانون المدنيCivil Law، أو نظام القانون الروماني Roman Law، أو ما يطلق عليه العائلة اللاتينية الجرمانية، وهو أكثر الأنظمة القانونية انتشارا في العالم إذ يطبق في أغلبية الدول الأوربية وفي مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية والآسيوية وفي دول أمريكا اللاتينية، وهناك أيضا نظام القانون العام Common Law وهو نظام تأخذ به أغلب الدول الناطقة بالإنكليزية كبريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وهناك النظام الاشتراكي ويطبق في روسيا والصين، والشريعة الإسلامية التي يطبق جانب منها في الدول العربية والإسلامية، فيما يتعلق بأحكام الزواج والطلاق والوصية والميراث والنيابة الشرعية.

وننبه إلى قضية هامة هنا وهي أنه في بعض الأحيان تجد البلد الواحد يأخذ بنظامين قانونيين مختلفين، فمعظم المقاطعات الكندية تأخذ بنظام القانون العام والقوانين الفيدرالية هي أيضا قوانين هذا النظام، في حين أن مقاطعة ألكبك تأخذ بنظام القانون المدني، والدول العربية تطبق أحكام الشريعة في مسائل الزواج والطلاق والميراث والوصية ولكن في المسائل الجنائية تطبق نظام القانون المدني، وليس الحدود والتعزيرات التي جاء بها الفقه الإسلامي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن لغة القانون وثيقة الصلة بالنظام القانوني إذ أن اللغة القانونية تترعرع في ظل الهيكلة القضائية والمؤسساتية والدستورية التي يقيمها كل نظام، كما أن بعض اللغات لم تعرف إلا نظاما واحد نمت في ظله، ومن ذلك مثلا اللغة الإنكليزية، فما من بلد تجده ينطق بالإنكليزية إلا وتجد نظامه القانوني هو نظام القانون العام وإن تعددت مصادر هذا النظام ومشاربه. ويمكننا في الواقع أن نميز بين أربعة أنماط من الترجمة القانونية وفقا للنظام القانوني ولغات النقل.

فهناك الترجمة التي تتم داخل النظام القانوني نفسه وبين لغتين متقاربتين، ويمكن أن نمثل لهذا النمط بترجمة قوانين البرتغال إلى الإسبانية، إذ أن الترجمة في هذه الحالة تتم داخل النظام القانوني الواحد (وهو نظام القانون المدني) وبين لغتين متقاربتين (الإسبانية والبرتغالية لغتان رومانيتان لهما العديد من الخصائص اللغوية المشتركة). كما يمكن للترجمة القانونية أن تتم داخل النظام القانوني الواحد ولكن بين لغتين متباعدتين ومن ذلك مثلا ترجمة القوانين في سويسرا من الألمانية إلى الفرنسية أو من الألمانية إلى الإيطالية، فالترجمة في كلتا الحالتين تقبع داخل

النظام القانوني عينه (نظام القانون المدني) لكنها في كل مرة تتم بين لغتين بينهما شيء من التباعد، فالألمانية لغة جرمانية وتختلف في خصائصها المعجمية والنحوية عن الفرنسية، والحال ذاته ينطبق على عملية النقل بين الألمانية والإيطالية.

كما يمكن للترجمة القانونية أن تتم بين نظامين مختلفين ولكن بين لغتين متقاربتين، ومن ذلك مثلا ترجمة القانون الجنائي الألماني إلى الإنكليزية، فعملية النقل هنا تتم من نظام القانون المدني إلى نظام القانون العام، ولكن بين لغتين جرمانيتين متقاربتين لاسيما في المعجم وهما الألمانية والإنكليزية. كما يمكن للترجمة القانونية أن تتم بين نظامين مختلفتين وبين لغتين متباعدتين، ومن ذلك مثلا ترجمة قوانين هونغ كونغ (المستعمرة البريطانية سابقا) إلى الإنكليزية، فعملية النقل تتم هنا من نظام القانون الاشتراكي إلى نظام القانون العام وبين لغتين متباعدتين أشد التباعد وهما الصينية والإنكليزية.

ولا شك أن عملية النقل بين نظامين مختلفين وبين لغتين متباعدتين أعوص أنواع الترجمة القانونية، في حين أن الترجمة القانونية داخل النظام القانوني ذاته وبين لغتين متقاربتين أيسر أنواعها.

8.2 المباشرة في النقل

نقصد بالمباشرة في النقل هل تتم الترجمة مباشرة من لغة إلى لغة أخرى أو تتم عبر لغة وسيطة pivot language. وللمباشرة في النقل أهمية قصوى في الترجمة القانونية (وفي باقي أنواع الترجمة الأخرى، في الواقع)، وذلك لأنه كلما مرت عملية الترجمة بلغة وسيطة أو أكثر كلما ازدادت فرص ارتكاب الأخطاء ووقوع الهفوات. إن ترجمة قانون الأسرة الجزائري من العربية إلى الفرنسية تعتبر ترجمة مباشرة لأنه لم تستعمل لغة ثالثة للتوسط بينهما في بلوغ الترجمة، في حين لنفرض أن مترجما إنكليزيا حاول ترجمة القانون إلى الإنكليزية لكنه لا يتقن العربية، بل يتقن الفرنسية، فما من شك أنه سيلجأ إلى ترجمة الترجمة الفرنسية، وهنا تكون ترجمته غير مباشرة من العربية. وبناء عليه، تحضر اللامباشرة في النقل لما يصعب العثور على مترجمين يتقنون لغة الأصل، فتملي الضرورة حينها الاعتماد على ترجمة أخرى يسهل على المترجم أن ينقل منها.

9.2 طرائق تحرير النص الأصلي

هناك طريقتان رئيسيتان يتم بهم تحرير القوانين في وقتنا الحالي، وهي أن يكون هناك نص أصلي موجود سلفا يؤتى به ويُنقل لغة أخرى، أو أن تحرر النصوص في الوقت نفسه، على الأقل نسبيا، وواضح أن الطريقة الأولى هي الترجمة التي نعرفها، بحيث:

Every act of translation except simultaneous translation as between earphones is a transfer from a past to present. (Steiner 1977:334)

"يُعتبر كل نشاط ترجمي نقل من الماضي إلى الحاضر، باستثناء الترجمة الفورية المتزامنة التي تُستعمَل فيها السماعات اللاسلكية." ترجمتنا

والطريقة الثانية هي ما يعرف بالتحرير المزدوج أو المتعدد اللغات co-drafting. علما أن قول شتاينر (1977) تجاوزه الزمن إذ توجد أنواع جديدة الآن من الترجمة تتم تزامنيا بالإضافة الترجمة الفورية التزامنية وهي العنونة التحتية على المباشر (وهي أحد أنواع الترجمة السمعية البصرية التي تكون فيها الترجمة عبارة عن عناوين تظهر أسفل الشاشة، وذلك بخلاف الدبلجة التي يتم فيها استبدال قناة الصوت في البرنامج السمعي البصري الأصلي بقناة صوت لغة الهدف)، وكذلك التحرير المزدوج والمتعدد اللغات للقوانين.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث ألكسندر كوفاك (Alexander Covac 1979) يحبذ التحريرَ المزدوج على تحرير نص أصلي ثم ترجمته واعتبار كل من الأصل والترجمة نصين رسميين ملزمين، أي بعبارة أوجز، أنه يحبذ التحرير المزدوج على الترجمة. ويمكن اعتبار التحرير المزدوج المنهج النهائي الذي آلت إليه ترجمة القوانين في كندا، أين حل نهائيا محل الترجمة مع هذا الضرب من النصوص، وبشكل أقل في سويسرا. ولا يجب أن نعتقد أن التحرير المزدوج والترجمة شيئان منفصلان، بل إنه مع بعض طرائق التحرير المزدوج يُلجأ إلى الترجمة في بعض المراحل ومن ذلك طريقة التحرير المزدوج المتناوب alternate drafting، وهي طريقة تشتمل على كل من عمليتي التحرير والترجمة، إذ يجمع القائمون على التحرير المزدوج في بداية مشاوراتهم على تحديد أجزاء مشاريع القوانين التي سيتم تحريرها مثلا بالإنكليزية وتلك الأجزاء التي سيتم تحريرها بالفرنسية. وبعدها ينزوي الطرفان كل إلى مكتبه ويعكفان على تحرير الأجزاء المحددة لكل منهما، ثم بعدها يسلم كل طرف الأجزاء التي حررها إلى الطرف الثاني لكي يترجمها، أي أن الطرف الأول ما إن ينتهي من تحرير الأجزاء التي اتفق على أنه يحررها مثلا بالإنكليزية فإنه يسلمها إلى الطرف الثاني ليترجمها إلى الفرنسية، ويسلم هذا الأخير الأجزاء التي يكون قد انتهى من تحريرها بالفرنسية إلى الطرف الأول لكي يترجمها إلى الإنكليزية. وقد لا يتبادل الطرفان الأجزاء المحررة ليترجمانها، بل يُعهد بالترجمة إلى مترجم قانوني آخر، وفي هذه الحالة تتم مراجعة الترجمة على يد المحرر المزدوج المسؤول عن عملية التحرير ثم بعدها على يد لجنة مراجعة مختصة (راجع Covacs 1982).

فلا يعني إذن مصطلح alternate (متناوب) أن العملية تتم بتحرير أجزاء، ثم بعدها ترجمة الأجزاء التي تليها ثم تحرير الأجزاء التي تلي الأجزاء المترجمة وهكذا، بل المقصود من التحرير المتناوب كما رأينا هو أن النص الأصلي ليس دائما هو نفسه، أي أن النص الذي تحصل عليه في الأخير هو نص بعض أجزائه حررت في الأصل بالإنكليزية وبعضها الآخر تُرجِم إليها، ولم يحرر بها في الأصل بل بالفرنسية، والأمر ذاته ينطبق على النص الفرنسي. أي بعبارة أبسط أن كلا النصين يحتوي على أجزاء أصلية وأجزاء مترجمة.

وتعتبر طريقة التحرير المتناوب خطوة جديدة في ميدان التحرير القانوني حسب سارسفيتش (1977)، وهي طريقة تمكننا دائما من معرفة النصين الأصلي والمترجَم (إذ يمكن من خلال الاستطلاع أن نعرف ما هي الأقسام المحررة وما هي الأقسام المترجَمة)، وهو ما لا يمكن الوصول إليه في طريقة أخرى من طرائق التحرير المزدوج تعرف بالتحرير المشترك shared drafting ولا تختلف هذه الطريقة عن طريقة التحرير المتناوب إلا في كون كل محرر في التحرير المشترك يحرر نصف النص ثم بعدها يترجم النصف الآخر المتبقي أو يترجمه له مترجم قانوني آخر، ومن ثمة لا يمكن حسب سارسفيتش أن نحكم هنا على أحد النصين على أنه هو الأصل أو الترجمة.

خلاصة الدراسة

لقد حاول المقال اعتماد معايير متنوعة في تنميط الترجمة القانونية، وبعض هاته المعايير قد يعتمد عليها في تنميط أنواع أخرى من الترجمة، فيمكن مثلا أن تنمط الترجمة التقنية إلى الترجمة العلمية (المحضة) وترجمة العلوم الإنسانية وفق أنماط النص الأصلي، وتنمط الترجمة العلمية إلى الترجمة الطبية والترجمة الفلكية والترجمة الرياضية والترجمة الفيزيائية، وتنمط الترجمة الطبية إلى ترجمة نصوص التشريح anatomy والفسيولوجيا physiology وعلم الأمراض pathology العلاج therapy، كما يمكن لأي نوع من الترجمة أن ينمط حسب قناة النص فيميز فيه بين ترجمة النصوص المكتوبة والنصوص الشفهية، وحسب ما إذا تمت الترجمة على يد مترجم أو أجرتها آلة الترجمة.

كما أن المباشرة في النقل من عدمها يمكن أن تعتمد معيارا لتصنيف أي نوع من الترجمة مهما كان، في حين أن بعض المعايير الأخرى تنفرد بها الترجمة القانونية في التنميط، فطرائق تحرير النص وتعدد الأنظمة القانونية ورسمية رسمية النص الأصلي من عدمها ووظيفة نص الهدف معايير ينذر لأنواع أخرى من الترجمة أن تعتمدها في التنميط، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على أن الترجمة القانونية متعددة الجوانب والمظاهر وحقل خصب للبحث والدراسة من زوايا متعددة متشعبة وذلك لارتباطها المباشر بحياة الأفراد وكيان المجتمعات وما لذلك من تأثير عليها هي الأخرى تطبعه الأحداث والتطورات بين الفينة والأخرى.

مراجع الدراسة

المراجع العربية

- بربارة، عبد الرحمن (2009)، شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، الجزائر: منشورات بغدادي.

وثائق قانونية

- حكم قضائي، رقم القضية 114/2006، رقم الفهرس1951/2006، حكم صادر عن محكمة جيجل، مجلس قضاء جيجل بتاريخ 2006/06/18.

المراجع الأجنبية

-Cao, D (2007) Translating Law, Clevedon : Multilingual Matters.

-Covacs, A. (1979) "Bilinguisme officiel et double version des bois", in *Meta* Vol. 24, n° 1.

-Delisle, J. (1980) L'analyse du discours comme méthode de traduction. Initiation à la traduction française des textes pragmatiques anglais, théorie et pratique, Ottawa : Editions de l'Université d'Ottawa.

-Jakobson, R (1959/2004) "On Linguistic Aspects of Translation", in Venuti (ed.) (2004) The Translation Studies Reader, London and New York: Routledge.

-Nida, E. (1964) Toward a Science of Translation, Leiden: E.J., Brill.

-Pöchhacker, F (2004) Introducing Interpreting Studies, London and New York: Routledge.

-Sarcevic, S. (1997) New Approach to Legal Translation, the Netherlands: Kluwer Law International.

-Snell-Hornby, M. (1988) Translation Studies. An Integrated Approach. Amestderdam/Philadelphia: John Benjamins.

-Steiner, G. (1977) After Babel, Oxford: Oxford University Press.

-Tabory, M. (1980) Multilinguism in International Law and Institutions, Alphen aan den Rija: Sijthoff & Nordhoff.

-Vermeer, H.J. (2004) "Skopos and Commission in Translational Action", in *The Translation Studies Reader*, edited by Lawrence Venuti, London: Routledge.